

أثر الحركات الإسلامية في الإصلاح السياسي في الأردن للفترة (١٩٨٩ – ٢٠٠٩)

تاريخ تسلم البحث: ٢٠٠٩/١٠/٢١ تاريخ قبوله للنشر: ٢٠١٠/٢/١٩ م

غازي صالح بني ملحم *

ملخص

ظهرت الحركات الإسلامية وأحزابها السياسية في المسرح السياسي الأردني خلال الـ ٧٠ سنة الماضية. واعتبرت تلك الحركات لاعب هام في عملية الإصلاح السياسي الأردني. لقد كان دورها في الإصلاح السياسي موضوع جدل ونقاش بين الأكاديميين والمعلمين وصناع السياسة. لكن الإصلاح السياسي بالنسبة للملك حسين ومن ثم الملك عبد الله الثاني يهدف إلى المحافظة على استقرار الأردن في وجه التحديات الخارجية والداخلية بدلا من الانفتاح السياسي. على كل، تشكل الأحداث القريبة في المسيرة الديمقراطية والإصلاح السياسي الأردني

يهدف هذا البحث بيان مدى تأثير الحركات الإسلامية في عملية الإصلاح السياسي في الأردن وبيبين العوامل المؤثرة في قدرتها على التأثير سلبا أو إيجابا. أي يمتحن العلاقة بين العوامل المتعددة المؤثرة سلبا وإيجابا على دور وتأثير الحركات الإسلامية في عملية الإصلاح السياسي في الأردن. إن أهم النتائج التي توصل إليها البحث أن تلك الحركات لم تلعب دورا مؤثرا في عملية الإصلاح السياسي الأردني ولم تغير شيئا هاما في المسيرة الديمقراطية رغم علاقتها الخاصة بالملك حسين.

Abstract

Islamic political movements and parties emerged in Jordanian political Scene during the last 70 years. These movements are considered as an important factor that can largely impact in the political reform. Its role in reforms has been the subject of ongoing debate among academics, educators, and policy makers. Reforms in Jordan under King Hussein and his son King Abdullah II have aimed to stabilize the country in the face of external as well as internal challenges rather than to significantly allowing to debate the political system.

* أستاذ مشارك، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم والآداب، جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية.

However, the recent events in Jordanian political reforms have transformed formerly theoretical questions into pressing policy concerns: can the Islamic movements and its political parties operate within the boundaries of a democratic system? What role can these movements play in the political reform in Jordan?

Accordingly, the purpose of this article is to analyze the role of the Islamic movements in political reform in Jordan. The most significant findings is that, in spite of the Islamic movements emerged in Jordan that have good relationship with King Hussein during his role in Jordan, their role in political reform, however, was relatively weak and did not result in democratic change. Rather, it has been halfhearted and hesitant top-down reform effort.

١- المقدمة:

لقد شهد عقد التسعينات وما تلاه صعود وانتعاش أعداد كثيرة من الحركات الإسلامية، وإن كان للبعض منها جذور أعمق تاريخياً، ونظر إليها بوصفها القوى التي تدفع إلى ضغوط حقيقية على الحكومات الأردنية المتعاقبة بما يدفعها إلى تعديل في سياساتها الداخلية والخارجية. بل ربما يؤدي بها إلى إصلاح سياسي شامل ينطوي على تحولات ديمقراطية حقيقية تستجيب للتحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجه المجتمع الأردني في سياق عملية الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي.

نرى ذلك لأن علاقة التيارات الإسلامية بالسلطة السياسية الأردنية تميزت -ومنذ نشأتها الأولى- بالإيجابية والتعاون خاصة طيلة فترة حكم الملك حسين الممتدة من عام

١٩٥٢-١٩٩٩. لقد كان يعتبرها تيارات سياسية وأحزاب المعارضة الموالية للنظام السياسي، لأن مشاركتها في الحياة السياسية كانت تستند إلى طرح شعارات الإصلاح، والمشاركة في العملية الديمقراطية بعيداً عن شعارات التطرف والثورات. المعلوم أن الحركات الاجتماعية تمارس في كثير من الأحيان دوراً مهماً في التحول الديمقراطي، وذلك من خلال دورها الذي تلعبه في خلق ثقافة ديمقراطية عبر عملية التنشئة السياسية التي تتم داخلها، تمارسها وتعلمها للبنى الاجتماعية التي تتعامل معها ككل أيضاً. كذلك تمارس دور الوسيط بين أعضائها والشرائح الاجتماعية المؤيدة لها من جهة، وبين شرائح المجتمع مع السلطة السياسية التي تربطها علاقة مميزة معها من جهة ثانية، من خلال ممارسة الضغط عليها دفاعاً

عن مصالح أبناء المجتمع، وسعياً للإصلاح السياسي.

بيد أن ثمة وجهة نظر ترى أن فرص هذه الحركات من النجاح تبقى محدودة نتيجة عوامل عديدة تحول دون فاعليتها، وتقلل من فرصها في إحداث الإصلاح السياسي في المسيرة الديمقراطية الأردنية. ومما لاشك فيه أن للمعوقات أشكالاً وأنواعاً متعددة ألقت بظلالها على أداء الحركات الإسلامية الاجتماعية والسياسية وقدرتها على التأثير والسلوك.

لذا جاء هذا البحث ليبين نشأة الحركات الإسلامية ومسيرتها السياسية، ويوضح قدرتها على المساهمة في العملية الديمقراطية والإصلاح السياسي وتجاوز المعوقات التي تواجهها عبر مسيرة عملها السياسي في الأردن. والجدير بالملاحظة أن البحث لن يتطرق لأنظمتها الداخلية وتشريعاتها وانقساماتها، بل يتحدد الموضوع بدورها في عملية الإصلاح السياسي في الأردن.

١:١- أهمية البحث:

تتبع أهمية البحث من كونه يرصد ويفسر توجهات ومسيرة حركة التيارات والحركات الإسلامية الأردنية تجاه العمل الديمقراطي والإصلاح السياسي في هذا البلد العربي المحاط بمخاطر متعددة الجوانب والاتجاهات. فالمجتمع الأردني يتشكل في تركيبته الاجتماعية من مجموعات اجتماعية غالبية تدين بالدين

الإسلامي، حيث تتمثل هذه النسبة بحوالي ٩٥% من المجتمع الأردني، بالتالي تبرز أهمية معرفة طبيعة التيارات الإسلامية وتوجهاتها السياسية التي تعيش في بيئة خصبة لها ولعملها، مما يسهل علينا معرفة مدى تأثير تلك التيارات على العملية السياسية والإصلاح السياسي في الأردن.

١:٢- مشكلة البحث وأسئلته:

شهد المجتمع الأردني خلال القرن الماضي بروز العديد من التيارات والحركات الاجتماعية والدينية والسياسية خاصة الحركات الإسلامية التي تم النظر إليها بوصفها القوى والتيارات التي يمكن أن تحدث ضغوط حقيقية على النظام السياسي والحكومة الأردنية بما يدفعها إلى إجراء تعديلات في سياساتها الداخلية. بل ربما يقود إلى تحقيق إصلاح سياسي شامل وإلى إيجاد تحولات ديمقراطية حقيقية تجابه التحديات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تواجه المجتمع الأردني في سياق عملية التحول الديمقراطي التي تم الإعلان عن العمل بها بعد عام ١٩٨٩.

غير أن ثمة وجهة نظر تكشف للباحث أن فرص التيارات والحركات الإسلامية من النجاح في تحقيق الرؤى المذكورة أعلاه تبقى محدودة نتيجة عوامل عديدة حالت وما تزال تحول دون تحقيقها، وقللت من فرصها في إحداث إصلاح سياسي وتحول ديمقراطي فاعل.

السياسي الأردني منسجمة مع رؤية السلطة السياسية أو متناقضة معها؟ وما هو نوع الانسجام وأشكاله؟

١:٣- منهج البحث:

للتعامل مع فرضية البحث وأهدافه اعتمد الباحث في هذا البحث على المنهج التكاملي، الذي يحتوي على المنهج التاريخي، والمنهج الوظيفي، والمنهج التحليلي. سيتم الاعتماد على المنهج الأول ليبين لنا بعض الحقائق التاريخية حول نشأة التجمعات والتيارات السياسية الإسلامية في الأردن وتوجهاتها الفكرية وفقاً لمتطلبات البحث واحتياجاته. أما المنهج الوظيفي فسيتم استخدامه لتحليل الوظائف التي تسعى إلى تحقيقها تلك الحركات من مشاركتها في العملية السياسية في الأردن، وأخيراً يستخدم المنهج التحليلي لتحليل كل من مدركات الحركات الإسلامية والحكومة الأردنية للوضع السياسي والإصلاح الكائن والذي يجب أن يكون في الأردن.

١:٤- فرضية البحث:

ينطلق هذا البحث من فرضية أساسية، ويحاول التأكد من ثبات صحتها من عدمه مفادها: "لم تؤثر التيارات السياسية الإسلامية الأردنية بشكل فاعل لإنجاح الإصلاح السياسي وتقدم العملية الديمقراطية في الساحة الأردنية".

ومن هنا تتجلى مشكلة البحث في أن الحركات السياسية الدينية وغيرها التي يراها بعض الكتاب بوصفها القوى المؤهلة القادرة على إحداث التغيير والدفع باتجاه الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي تعاني هي ذاتها من كثير من المعوقات التي تحد من قدرتها على الفعل وتحقيق تلك التصورات بشكل كامل وصحيح. بالإضافة لذلك، تدور مشكلة البحث حول

تحديد رؤى التيارات السياسية الإسلامية في الأردن في توجهاتها السياسية، وبيان مدى تقاربها أو تناقضها مع مدركات السلطة الأردنية للمسيرة الديمقراطية والإصلاح السياسي، وبيان إلى أي مدى أثرت هذه التيارات في تلك المسيرة. وتكمن المشكلة في أن هذه التيارات لا تزال تتابع مواقفها من الثبات إلى التغيير اتجاه العملية السياسية والإصلاح السياسي الداخلي في الأردن والأحداث السياسية في المنطقة العربية.

وهنا تجد أسئلة كثيرة طرقتها في دائرة هذه الإشكالية المتعلقة بأثر ودور التيارات الإسلامية الأردنية في عملية الإصلاح السياسي في الأردن في الفترة المذكورة في عنوان البحث، والأسئلة التي تطرح نفسها في هذا المجال كثيرة وإن كانت في جوهرها تنتمي إلى هدف واحد: هل ساهمت التيارات السياسية الإسلامية الأردنية في عملية الإصلاح السياسي في الأردن؟ وإلى أي حد جاءت رؤيتها للإصلاح

٥:١- أقسام البحث:

المناهج في دراسة وتحليل هذه الظاهرة، وصعوبة تحقيق الحياد العلمي في دراستها والكتابة فيها (الطعان، عبد الرضا، حسين، ١٩٩٠: ٢٥). رغم ذلك، يحاول بعض العلماء رد التعقيد في المفهوم لأنه يتوزع بين أربعة مدارس علمية هي: المدرسة الفرنسية، والمدرسة الإنكليزية، والمدرسة الألمانية، والمدرسة الأمريكية، مما يؤدي إلى عدم الانسجام بينها حول تحديد مفهوم الحركات الاجتماعية، نتيجة لتباين الاتجاهات الفكرية لتلك المدارس، مما يجعل من الصعب الاستفادة منها في الوصول إلى تعريف وافٍ وشامل للمجموعة الاجتماعية (الطعان، عبد الرضا، حسين، ١٩٩٠: ٢٥).

أما بالنسبة لدراسة موضوع الحركات الاجتماعية فقد حظي باهتمام بعض الباحثين المتخصصين بالعلوم الاجتماعية، خاصة بعدما ظهرت بعض التيارات والحركات السياسية في أوروبا، كالنازية في ألمانيا، والحركات الشيوعية وغيرها، مما دفع العلماء للبحث عن الأسباب التي أدت لظهورها ومكنتها من النجاح (نوير، عبد السلام، ٢٠٠٨: ٨٧).

وكذلك، عزز الرغبة لدى الباحثين في البحث في هذا الموضوع نتيجة لوجود حركات اجتماعية طلابية تنادي بمقاومة الظلم والاضطهاد الذي عاشته بعض الشرائح الاجتماعية الملونة في المجتمع الأمريكي (Rush. B. Gaty, 1971: 1). وهناك جماعات

يعرض هذا البحث في ثلاثة مباحث. المبحث الأول: يستعرض بشكل موجز نبذة تاريخية عن واقع التنظيمات الإسلامية في الأردن: الإخوان المسلمون، وجبهة العمل الإسلامي، والحركات الإسلامية الأخرى. المبحث الثاني: يتعرض لموقع ومواقف التيارات الإسلامية من العملية السياسية في الأردن. المبحث الثالث: يبحث في المحددات التي تواجه حركة التيارات الإسلامية في عملية وبرامج الإصلاح السياسي في الأردن، وأخيرا يصل البحث إلى الخاتمة وي طرح ما يراه من تصورات وحلول مناسبة لمشكلة البحث.

٢- الإطار النظري والدراسات السابقة لمفهوم وخصائص الحركات الاجتماعية:

عند محاولة الباحث التعرف إلى مفهوم الحركات الاجتماعية يجد أن العديد من الكتاب أقرّوا بصعوبة الوصول إلى تعريف الجماعة الاجتماعية والحركات الاجتماعية والسياسية والدينية تعريفا شافيا، حيث لم نعثر في الأدب السوسيولوجي الجاري على أي اتفاق بين الكتاب حول المعنى الذي تتخذه تلك الحركات، لأنه يمكن أن تندرج تحت ظلها معالجة الأقليات العرقية، والجمهور، وكذلك تزداد الاختلافات حول مفهومها تعقيدا عندما يحاول الباحث تحديد مقوماتها وخصائصها، فيجد تعدد تعدد هذه الحركات وصعوبة التعميم بشأنها، وتختلف

مناهضة لحرب فيتنام وتتادي بالسلام، وحركات متعددة ظهرت في الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء (محي الدين، محمد، ١٩٩٥: ١٤٧).

على الرغم من الاختلاف والتباين في الآراء وفي الدراسات التي تعرضت لمفهوم الحركات الاجتماعية والأحزاب السياسية بالدراسة والتحليل إلا أنه يمكن القول أنه يوجد عدد من العناصر الإجرائية التي يحتوي عليها المفهوم منها: أن الحركة الاجتماعية تمثل مجموعة من الأفعال تقوم بها جماعة من أبناء المجتمع من خلال تنظيم معين ضيق تسعى لتوسيعه بشكل تدريجي، وهذا العمل يتطلب وعي المجموعة بعدم الرضا عمّ هو كائن في مجتمعها سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، ولذلك تسعى وتهدف لإحداث تغيير في وضع قائم في الاتجاه الذي تراه مناسباً، أو المحافظة على وضع ما خدمة لمصالحها وربما مصالح وطنية.

أما بالنسبة للدراسات التي بحثت بهذه الظاهرة، وبجوانبها المتعددة فإنها تعددت وتباينت أيضاً، نتيجة للاختلافات الفكرية والمناهج العلمية التي تبناها أصحاب تلك الدراسات، ولذلك لم نعثر على تصنيف مثالي واحد يحدد طبيعة وماهية الحركات الاجتماعية. لعل من أبرز الكتابات الحديثة التي عثر عليها الباحث، دراسة للباحث عبد السلام نوير عام

٢٠٠٨، التي تحدث فيها عن اختلاف الكتاب حول مفهوم الحركات الاجتماعية، وبين أنماط الحركات الاجتماعية والنظريات التي بحثت فيها والمفسرة لظهور هذه الظاهرة. فمن خلال الدراسات التي اعتمدها الباحث وجد أن منهم من صنف ظاهرة الحركات الاجتماعية وفقاً لحركتها المعيارية التي تسعى من خلالها إلى إحداث تغيير في المعايير الاجتماعية، ممثلة بالقواعد والأحكام المعمول بها، التي تسمى تلك الحركات بحركات الإصلاح الاجتماعي والحركات الدينية حيث تسعى لتغيير القيم الاجتماعية والأخلاقية في مجتمعها (نوير، عبد السلام، ٢٠٠٨)، وهناك من صنفها وفقاً لمعايير طبقية، وأخرى أثنية (International Encyclopedia, 1968: 438-439) ودراسات تنظر إليها وفق معايير عامة وخاصة معتمدة في نظرتها إليها ضمن رؤيتها للاختلافات التي توجد بينها في البناء والأهداف، وغيرها من المعايير المتعددة والمختلفة (International Encyclopedia, 1968: 616).

عند السعي لإيجاد معايير معينة لقياس ومعرفة مدى فعالية التيارات والأحزاب السياسية في المجتمع والعملية السياسية والإصلاح السياسي، يرى بعض الكتاب أنها عملية صعبة ومعقدة لأنه يدخل فيها مجموعة من المتغيرات، لكن حتى نصل إلى درجة ما من الحكم على

حرجة من تاريخه، وواجه خلالها ويواجه العديد من التحديات الداخلية والإقليمية المعقدة التي تتطلب من الجميع بذل جهود جادة وعمل متواصل مبني على التعاون للحد من خطورة تلك التحديات وانعكاساتها على أمن واستقرار هذا البلد العربي. لقد عايش ظهور وتمدد المشروع الصهيوني على حساب الشعب العربي الفلسطيني وتحمل الأردن جزءاً كبيراً من مشكلة أهله ضمن ظروف وإمكانات صعبة، وشهد حروب الخليج وما نتج عنها من مخاطر، واستقبل هجرات اجتماعية محفوفة بالمخاطر أيضاً.

ضمن هذه الأوضاع والمخاطر المتعددة، شرع الأردن قوانين تشريعية يسمح بموجبها للأحزاب السياسية والجماعات الاجتماعية بالعمل، وأعاد العمل بالانتخابات النيابية وسمح للنقابات المتعددة بالنشاطات والانتخابات، كل ذلك ضمن دعوته للإصلاح السياسي في البلاد (شتوي، موسى: ٢٠٠٦: ٩٥-٩٦).

بالنسبة للحركات الإسلامية الأردنية لها تاريخ طويل حافظت من خلاله على علاقة وطيدة مع الملك حسين خلال فترة حكمه الممتدة من ١٩٥٢-١٩٩٩، وكانت تعتبر أحزاب المعارضة الموالية للنظام الأردني (Sharp. J. 1: 2006, M. إن التيارات الإسلامية التي عاشت في الأردن وتعايشت مع النظام السياسي في هذا البلد لمدة طويلة تبنت في برامجها

فعالية حزب معين عندها يضطر الباحث للاعتماد على مجموعة معايير ومناهج علمية توصل إليها الباحثون في العلوم الاجتماعية بشكل عام والعلوم السياسية بشكل خاص، بعيداً عن التقييم الشخصي (بركات، نظام، ١٩٩٧: ١١٥-١١٨). للوقوف على تصنيف مميز للحركات الاجتماعية، يجد الباحث والمهتم بها أن هذه الحركات تتداخل وتتباعد من وقت لآخر لأسباب قد تكون تكتيكية أو إستراتيجية، وفي المقابل، يمكن أن تشكل علاقات أكثر مؤسسية، تتداخل فيها الوظائف وتخفي الحدود الفاصلة بينها. وبعضها يمكن أيضاً أن تتمثل في تحالفات وشبكات وتشكل أنواعاً متعددة من التحالف فتظهر ائتلافات متنوعة من منظمات مجتمعية محلية ومنظمات غير حكومية (نوير، عبد السلام، ٢٠٠٨: ٩٦).

تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الهامة التي تعالج موضوعاً هاماً كموضوع تأثير التيارات الإسلامية الأردنية على عملية الإصلاح السياسي في الأردن، وهي بذلك تفتح الباب أمام البحث العلمي في هذا المجال خاصة أمام الأبحاث التي يمكن أن تتقصى إبعاد هذه الظاهرة وتجلياتها في المسيرة الديمقراطية الأردنية.

٣- الحركات الإسلامية في الأردن: لمحة تاريخية موجزة:

عاش الأردن وما زال يعيش مراحل

القوانين الجديدة التي تسمح للأحزاب السياسية بالعمل السياسي في الساحة الأردنية، وشارك حزبها في الانتخابات النيابية جميعها ماعدا انتخابات عام، ١٩٩٧، واحتل أعضاؤها عددا كبيرا من المقاعد خاصة في الانتخابات النيابية التي جرت عام ١٩٨٩م. يسعى حزب جبهة العمل الإسلامي، أي حزب الإخوان المسلمون من منظور استراتيجي إلى تحقيق مجموعة مبادئ نورد من مبادئها الرئيسة مثلا: استئناف الحياة الإسلامية للمجتمع والسعي إلى تطبيق الشريعة الإسلامية، والإسهام في بناء الأمة، معنويا وماديا، والسعي نحو وحدة الأمة، وحربتها ومقاومة النفوذ الاستعماري الأجنبي، وترسيخ مبدأ الشورى والدفاع عن حرية وكرامة الإنسان والحريات العامة، ومحاربة الفساد السياسي والاقتصادي والإداري في الدولة والمجتمع (النظام الأساسي لجبهة العمل الإسلامي، ١٩٩٢: ١-٢٤).

ثانياً: الحركة الإسلامية الديمقراطية التي تأسس حزبها في عام ١٩٩٣، وتسمى بحركة دعاء، وتعد من التيارات الإسلامية المعتدلة القليلة الانتشار في الساحة الأردنية، وهي تجمع بين العروبة والإسلام، وترى أن لا فرق بين العروبة والإسلام، بل يوجد بينهما ترابط جدلي دقيق بينهما. فالعرب بالنسبة لهم هم مادة الإسلام الأولى، وأغليتهم يدينون بالإسلام، والأماكن المقدسة توجد في بلاد

السياسية مبادئ وشعارات من ضمنها الإصلاح السياسي والاعتدال والديمقراطية والمشاركة السياسية، ولم تتبنِ التطرف والثورة والتشدد، وتعتبر نفسها شريك في الحكم (Ryan. Curtis, 2008: 1). ففي الوقت الذي كانت فيه الدولة الأردنية تحد من نشاطات الأحزاب القومية واليسارية، كانت في المقابل تسمح للتيارات الإسلامية وأحزابها بالعمل والانتشار في الساحة الأردنية (Boulby, Marion: 1999). ربما لأن تلك التيارات الإسلامية كانت تركز على شعارات ومبادئ دينية، وتطرح شعارات سياسية معتدلة أكسبتها شرعية سياسية وساهمت في تطوير علاقتها بالنظام السياسي الأردني. لقد ظهرت الحركات الإسلامية في الأردن مع نشوء الدولة الأردنية، تدعو لإعادة تأكيد الإسلام في الحياة العامة في الحكومة والمجتمع، وظهرت بداية على أشكال جمعيات خيرية إسلامية، ومن ثم تطورت مع تطور المراحل والحياة السياسية في الأردن وأخذت أشكال يمكن تقسيمها إلى: جبهة العمل الإسلامي والحركة الإسلامية الديمقراطية وحزب الوسط الإسلامي.

أولاً: جبهة العمل الإسلامي: تعد الجبهة العمود الفقري للتيار الإسلامي وأكبر أحزابه السياسية وأكبر من باقي الأحزاب السياسية في الأردن. لقد كانت تمارس عملها الخيري والسياسي بشكل سلمي وتدرجي دون انقطاع قبل صدور

العرب، ونزل القرآن الكريم في اللغة العربية، والرسول عليه الصلاة والسلام عربي، ومن هنا تجدها ضمت بين أعضائها من رغب من أبناء الديانة المسيحية (شتوي، موسى، ٢٠٠٦: ٩٦-٩٧).

ثالثاً: حزب الوسط الإسلامي، هو حزب حديث التأسيس معتدل في أطروحاته، عدد أعضائه ما زال قليلاً، تأسس في عام ٢٠٠١، ويدعو للحوار الفكري كأساس للعمل السياسي ويطالب بالتعددية السياسية، ويضم من بين أعضائه مسلمين مستقلين، وأعضاء من التيارات الإسلامية الذين تركوا جبهة العمل الإسلامي وعدداً من الأفراد الذين شغلوا مناصب حكومية ونيابية سابقة ولهم توجهات إسلامية.

٤- العلاقة بين الحكومة والحركات الإسلامية بعد عام ١٩٨٩:

إذا تجاوزنا الخوض في تفاصيل تاريخ العمل السياسي في الأردن، نقول أن هذا البلد سمح للأحزاب السياسية في العمل منذ نشوء الدولة الأردنية -وكما أسلفنا- ومر العمل السياسي والحياة الديمقراطية بمراحل السماح والمنع لأسباب داخلية وعقبات متعددة -لا نريد الخوض فيها بشكل تاريخي- لأن التيارات الإسلامية لم تعان من المنع في فترات المنع وهي موضوع البحث. ولكن السبب الرئيس وراء منع الأحزاب السياسية الأخرى ربما يعود إلى أن أغلب الأحزاب المعارضة لم

تطرح برامج إصلاحية، بل كانت تقوم على مبادئ وأهداف ثورية راديكالية متطرفة تقوم على مبدأ الصراع مع النظام السياسي لهذا البلد ولها امتدادات إقليمية ودولية، الأمر الذي قاد إلى فرض الأحكام العرفية من قبل الدولة الأردنية ومنع تلك الأحزاب من العمل بشكل علني في المجتمع الأردني (أبو رمان، حسين ١٩٩٤).

بالمقابل كانت التيارات الإسلامية تتعاون مع النظام السياسي في الأردن، ووقفت إلى جانبه في مواقف كثيرة وكبيرة متعددة من أهمها موقفها المساند في حروب الأردن ضد إسرائيل، ووقف ضد محاولات انقلابية حدثت في مراحل سابقة في الأردن، وساندت في الأحداث الدموية الداخلية التي حدثت في الأردن عام ١٩٧٠-١٩٧١، بهدف حماية الأمن الداخلي وإعادة الاستقرار السياسي لهذا البلد (Ryan. C. R, 1998: 54-66). لقد استمرت بالعمل السياسي والاجتماعي، ومنحها الملك حسين في تلك المرحلة قيادة وزارة التربية والتعليم، وقامت ببناء مدارس خاصة لها للتعليم وأسست جمعيات خيرية، ودور لتدريس القرآن الكريم، وغيرها من النشاطات السلمية، (Clark. Janine: 2003).

فحركة الإخوان المسلمون تُعد أكبر حركة سياسية إسلامية منظمة في الأردن، تضم في عضويتها عدداً كبيراً من مختلف المستويات

التيارات بالعمل السياسي والاجتماعي حتى في زمن قانون الطوارئ والأحكام العرفية التي تم فرضها في الأردن، إلا أن ذلك لا يعني أن كلا الجانبين لم يختلفا في أمور سياسية. بل واجهت العلاقة بينهما أزمات أخذت أشكالاً سياسية وقانونية وأمنية، مهدت لها وسببتها أحداث خاصة تتعلق بالأداء الحزبي للحركات الإسلامية، وأخرى تتعلق بأداء الحكومات الأردنية المتعاقبة، وساهمت بتأزمها تطورات سياسية واقتصادية محلية وإقليمية متعددة في بداية التسعينات من القرن الماضي حتى وقتنا الحالي.

أولاً: الحركات الإسلامية بعد عام ١٩٨٩: حقبة قديمة:

في عام ١٩٨٩ بدأ الأردن العودة للعمل السياسي مجدداً بعد توقف دام حوالي عقد من الزمن، وطرح هذا البلد مشاريع ديمقراطية تهدف للإصلاح السياسي والمشاركة الشعبية، وسمح للأحزاب السياسية بالعمل وأعلن عن عودته لإجراء انتخابات نيابية، بهدف مقاومة التحديات التي تواجه الأردن ولجعله أنموذجاً ديمقراطياً في المنطقة العربية (Robinson, 1988: 387-410). لقد سعت التيارات الإسلامية للاستفادة من الظروف السياسية الجديدة والعملية الديمقراطية في الأردن -وهي تيارات منظمة- وحاولت للدخول في الانتخابات والحصول على أكبر عدد من المقاعد النيابية

الثقافية والاجتماعية، ويظهر في هيكلاها التنظيمي اتجاهان هما: اتجاه التطرف أو ما يعرف بالمتشددين، وهم المجموعة التي تسعى لفرض هيمنة عقائدية، وتحاول فرض شخصية أشخاصها على الحركة، ولا تسمح لأحد بطرح بدائل لأطروحات هؤلاء الأشخاص، والاتجاه الثاني يمثل المجموعة المعتدلة التي تسعى للإصلاح بالكلمة والموعظة الحسنة (الرأي الأردنية، ٢٠٠٧: ١). فالطرف الأول يمثل جيل الشباب بالحركة وهم الحاضنة التي تنطلق منها التنظيمات الأصولية والجهادية والتكفيرية المتطرفة، وهو يستند في رؤيته للأمور وفي سلوكه أيضاً على مبدأ يتسم بقصر النظر في العمل السياسي الإسلامي، وربما يأتي ذلك لعدم الإلمام وعدم المعرفة بإمكانات الأردن، وعدم إدراكه للمخاطر التي تحيط بهذا البلد العربي، وهذا الأسلوب قد لا يفيد ولا يخدم الإسلام ولا الحركات الإسلامية ذاتها. في حين يستند التيار الثاني على رؤية سياسية عقلانية، معتدلة وموضوعية في تسييره للأمور السياسية، ويتعامل مع الأمور الداخلية والواقع بما يخدم ويحقق مصالح المسلمين والتيارات الإسلامية والوطن على حد سواء (الرأي الأردنية، ٢٠٠٧: ١).

على الرغم من العلاقة الخاصة القائمة بين النظام السياسي الأردني والجماعات الإسلامية، وسماع الحكومة الأردنية لتلك

خاصة تجاه رد الفعل الاجتماعي الذي اعترض على بعض المقترحات القانونية التي اقترحتها أعضاء الحركة في المجلسين التشريعي والتنفيذي، أي لم يستطع أعضاء الحركة تمرير قوانين داخلية جديدة مثل مشروع بيع المشروبات الروحية (الكحول) وفصل الذكور عن الإناث في العمل الحكومية وغيرها من القوانين التي تتعارض مع إستراتيجية الدولة وسياساتها المجتمعية وتتعارض في الوقت نفسه مع رغبات اجتماعية لدى بعض أفراد المجتمع الأردني.

لقد تنبّهت الدولة الأردنية للتطورات التي أفرزتها الانتخابات النيابية التي جرت عام ١٩٨٩ والنجاح والتأثير الذي أحرزته الحركات الإسلامية فيها، خاصة أنها كانت على علم بالحركات السلمية الخاصة بالقضية الفلسطينية وتذكر رد فعل الحركات الإسلامية اتجاهها الرفض لها، لذلك بدأت الدولة بتعديل النظام الانتخابي القديم بنظام جديد يقوم على مبدأ الصوت الواحد لكل ناخب، وتعديل المناطق الانتخابية. فبينما كان النظام الانتخابي القديم يسمح للفرد باختيار مجموعة من المرشحين، حدد النظام الجديد الفرد باختيار شخص مرشح واحد فقط، مما أثر سلباً على نتائج الحركات الانتخابية النيابية التي جرت عام ١٩٩٣ حيث حصلت الحركات الإسلامية بمجموعها على ٢٢ مقعداً فقط، ١٦ منها للإخوان المسلمون

وتهدف للحصول على مواقع متعددة في الحكومة بغية إدخال إصلاحات سياسية وقانونية في الأردن. نتيجة لذلك حصل حزب الإخوان المسلمون في الانتخابات النيابية التي جرت في عام ١٩٨٩ على ٢٢ مقعداً من أصل ٨٠ مقعداً، وحصلت الحركات الإسلامية المستقلة على ١٢ مقعداً مما جعل التيارات الإسلامية تحصل بمجموعها على ٣٤ مقعداً من أصل ٨٨ مقعداً.

لقد أثارت هذه النتيجة رد فعل لدى الحكومة الأردنية آنذاك ودعت حكومة مضر بدران بعض أعضاء الحركة للاشتراك بالحكومة، مما أدى إلى تباين في المواقف داخل أعضاء الحركة ذاتها. لقد قبل بعضهم المشاركة في الحكومة مثل عبد الله عكايلة الذي تم تعيينه وزيراً للتربية والتعليم، ويوسف العظم وزيراً للتنمية الاجتماعية، وماجد خليفة وزيراً للعدل، وزيد الكيلاني وزيراً للأوقاف والشؤون الدينية وعدنان الجلولي وزيراً للصحة، في حين اعترض بعض آخر، وخرج من عضوية الحركة بسبب قبول هؤلاء الأعضاء المشاركة في الحكومة (Wiktorowicz, Quintan, 2000).

نتيجة لحصول الحركة الإسلامية على ٣٤ مقعداً نيابياً وعلى خمس حقائب وزارية ربما شعرت تلك الحركة بنوع من الانتصار السياسي، لكن هذا الانتصار لم يدم فترة طويلة

أعضاء فقط من التيار الإسلامي المستقل (Al-Jaded, Al-Ordon, 2002). وبعد ذلك تغير توجه وعمل الحركة الإسلامية وأحزابها السياسية من المشاركة في السلطة التشريعية والتنفيذية للعمل في مجالات التعليم والصحة تمثل في زيادة عدد المدارس الإسلامية وبناء مستشفيات إسلامية خاصة والعمل في النقابات المهنية والخيرية الخاصة بالمجتمع المدني. لقد فاز أعضاء الحركة مثلاً بعضوية ورئاسة بعض النقابات مثل نقابة المهندسين والصيادلة ونقابة الأطباء (Schwedler, Jillian: 2006).

إن حركة الإخوان المسلمون في الأردن تمتلك مستشفيات ومصارف إسلامية ومؤسسات تجارية ومواقف للحافلات وحافلات لنقل الركاب، فهم ليس مجرد حزب ديني بسيط، ولا موجة سياسية عابرة. بل يتصرفون ويؤسسون في الأردن على أساس أنهم المجتمع الأردني وقيادته، ووجدوا الدعم من النظام السياسي لهم نتيجة للتقارب الفكري في التوجهات والمعتقدات الفكرية الدينية. فهم نيار ديني إسلامي وقيادة النظام السياسي وأغلبية المجتمع الأردني ينتمي كل منهم للاتجاه والمعتقد الديني ذاته، وهي إحدى القنوات الرئيسية التي غدت وجود الحركات الإسلامية في الساحة الأردنية وساهمت في نموها وتطورها أكثر من الأحزاب الأردنية الأخرى (الأميين، حازم، ٢٠٠٦).

في حين التيار الإسلامي المستقل حصل على ستة مقاعد فقط. إن هذا التراجع في عدد المقاعد النيابية التي حصلت عليها الحركات الإسلامية في هذه الانتخابات ربما يعود إلى تعديل القانون الانتخابي الذي اعتمد مبدأ الصوت الواحد ولا يعود لضغوط وتحديات قامت بها الحكومة الأردنية ضد التيارات الإسلامية تحديداً (Amway, Aba, 1994: 15-27).

نتيجة للتراجع الذي ألم بالحركات الإسلامية، طالبت الحركات الحكومة بضرورة استبدال النظام الانتخابي الجديد بآخر، وضرورة توزيع جديد للمناطق الانتخابية لاعتقادهم أن النظام الانتخابي القائم على مبدأ الصوت الواحد وتوزيع الدوائر الانتخابية وفقاً لما هو قائم يخدم مصالح الحكومة الأردنية ولا يخدم مصالح الحركات الانتخابية. نتيجة لعدم استجابة الحكومة الأردنية لمطالب الحركات الإسلامية بتعديل القانون الانتخابي -المذكور- قامت جبهة العمل الإسلامي ببناء جبهة تحالف حزبي لمقاطعة الانتخابات التي جرت في عام ١٩٩٧، تضم مجموعة أحزاب أردنية أخرى ممثلة بالتيار القومي والتيار اليساري الذي ضم التحالف حوالي ١١ حزباً. لقد تميزت نتيجة الانتخابات النيابية لعام، ١٩٩٧ بإفراز مجلس نيابي خالٍ من المشاركة الحزبية، ويقوم في أغليته على الأعضاء المحافظين، والوطنيين، وأتباع الحكومة، مع وجود ستة

وأكثر من ذلك، لم تكثف الحركات الإسلامية بهذه القناة فقط، بل -وكما أسلفنا- أسست جمعيات خيرية ورياضية وأسواق شعبية ومؤسسات تجارية، وفتحت أسواق للزبي الشرعي الموحد، وجمعيات حفظ التراث والحديث النبوي الشريف وتدرّيس القرآن الكريم على مستوى المملكة تجاوز عدد طلابها المائة ألف طالب وطالبة تستطيع من خلاله -الحركة- النفاذ للبيوت وأسر الطلبة، ناهيك عن المدارس الإسلامية مثل مدارس الأرقم ومدارس الحصاد ومدارس الرشاد، وجامعة الزرقاء الأهلية وكلية المجتمع الإسلامي وكليات أخرى متوسطة. لقد ازدادت الخدمات التعليمية والصحية الخاصة بالتيارات الإسلامية خلال فترة الملك حسين حتى أصبحت موازناتها الخدمية تنافس موازنة الدولة الأردنية (Clark, Janine: 2004).

ثانياً: الحركات الإسلامية في زمن الملك عبد الله الثاني: حقبة جديدة من العلاقات:

شهد عام ١٩٩٩، رحيل الملك حسين وخلفه في تولى السلطة نجله الأكبر الملك عبد الله الثاني وسط إجراءات داخلية دستورية سهلة، لكنها جاءت في الوقت نفسه ضمن ظروف إقليمية صعبة لها انعكاساتها السلبية على العمل السياسي في الأردن. فمثلاً، شهد عام ٢٠٠٠ انتفاضة الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال الصهيوني للأراضي العربية المحتلة،

وشهدت تلك الفترة كذلك تحضيرات أمريكية للحرب ضد العراق، مما دفع بالأردن لاتخاذ قرار أجل بموجبه موعد إجراء الانتخابات النيابية من عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠٠٣.

لقد جرت الانتخابات النيابية في عام ٢٠٠٣ وكانت الأولى التي تجري في عهد الملك عبد الله الثاني، وفي ظل تغيير عدد المقاعد النيابية من ٨٠ إلى ١١٠ مقعد، مع وجود كوتا خاصة تضمن ستة مقاعد للنساء، واتسمت بعودة مشاركة التيارات الإسلامية وباقي الأحزاب السياسية الأردنية فيها، وحصلت التيارات الإسلامية على ١٨ مقعد فقط في تلك الانتخابات. (New York Times, 2006).

أما بالنسبة لنتائج الحركات الإسلامية في الانتخابات النيابية الأردنية التي جرت في عام ٢٠٠٧، فلم تحصل تلك الحركات إلا على سبعة مقاعد فقط، وهذا العدد تراجع عن عدد المقاعد الذي حصلت عليها تلك الحركات في الانتخابات السابقة (Nahar, Ghazi Saleh: 2009).

لقد كان للمتغيرات الداخلية والإقليمية التي ظهرت -وكما أشرنا سابقاً- انعكاساتها السلبية على عمل التيارات الإسلامية وعلى العملية الديمقراطية والإصلاح السياسي في الأردن. لقد تطورت الأحداث في أفغانستان وتم احتلال هذا البلد من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، وقاد ذلك إلى ظهور تيار راديكالي

إسلامي متطرف في المنطقة العربية والساحة الأردنية يسمى بالتيار الإسلامي السلفي، وكذلك كان لاحتلال الولايات المتحدة للعراق ونزوح وتهجير أعداد كبيرة من المواطنين العراقيين للأردن انعكاساته أيضاً، وظهرت حركة حماس في الساحة الفلسطينية لتضيف انعكاسات أخرى مضافة نتيجة لامتداداتها وتأثيراتها على العمل السياسي في الأردن.

بالنسبة للنقطة الأولى: منذ الغزو السوفيتي للأراضي الأفغانية في نهاية السبعينيات من القرن الماضي مروراً بالاحتلال الأمريكي لها في بداية القرن الجديد أفرزت تلك الأحداث ظهور تنظيمات إسلامية جديدة سلفية راديكالية متطرفة، قسم منها له تنظيمه الخاص ومفاهيمه المتعددة يطلق على ذاته اسم المجاهدين وينادي بالجهاد واستخدام العنف ضد من يعتقد أنه يتناقض معه في الأهداف والمفاهيم وانتشر هذا التنظيم في الوطن العربي بما فيه الساحة الأردنية (Wiktorowicz, Quintan, 2000: 222). مع مرور الزمن ظهر ونما التيار السلفي في الساحة الأردنية كباقي الساحات السياسية العربية الأخرى - وجاء ضمن توجهين: التوجه الأول يعتقد أن الأردن بحاجة إلى الإصلاح السياسي والتغيير السريع، ولكنه لا يرى بضرورة تطبيق الجهاد لإنجاح التغيير المطلوب، في حين يرى التوجه الآخر، المسمى بالتكفيريين، أنه لا توجد بدائل أخرى عن

اللجوء للجهاد من أجل التغيير، أي أن الجهاد هو الطريقة الأفضل والوحيدة اللازمة للتغيير السياسي السريع في هذا البلد (Wiktorowicz, Quintan, 2000: 222-226).

إن الجماعات التكفيرية تختلف عن الحركات الإسلامية الأردنية في التنظيم والأهداف والسلوك. فالتيارات والحركات الإسلامية الأردنية تعتمد على الحوار والعقلانية وتهدف للإصلاح السياسي ضمن القانون والدستور الأردني، في حين تستخدم التيارات السلفية التكفيرية أساليب يعاقب عليها القانون الأردني. إن أسوأ عمل قامت به تلك الجماعات يتمثل بالتفجيرات الدموية التي حدثت في فنادق داخل عمان في ٩ تشرين الثاني من عام ٢٠٠٥، الذي أودى بحياة ٦٠ شخصاً وجرح أكثر من ١٠٠ مواطن آخرين (International Crisis Group, 2005). وكذلك حاولت الجماعات السلفية التكفيرية القيام بأعمال عنف إرهابية أخرى، نفذت بعضها مثل إطلاقها صواريخ الكاتيوشا على ميناء العقبة الأردني مما أدى إلى قتل جندي أردني، في حين فشلت في بعضها الآخر (Abdullah, Sana, 2006).

لقد نتج عن تلك التفجيرات والأعمال الإرهابية ردود فعل شعبية غاضبة وحكومية في آن واحد. ونتيجة للقلق الأمني تحولت الدولة الأردنية إلى التوجه الأمني في عملها

لحماية أمن المواطن، وتم تغيير حكومة عدنان بدران واستبدلت بحكومة يقودها عسكري سابق في القوات المسلحة الأردنية (معروف البخيت)، ورئيس مجلس النواب أيضاً من القيادات العسكرية السابقة. لقد بدأت الدولة ترى أن بعض الجهات والأطراف تحاول هدم الأردن من الداخل وهدم مؤسساته ونسيجه الاجتماعي الذي ساهم في استقراره فترة زمنية طويلة.

وكرر فعل على تلك التفجيرات وتماشياً مع التوجهات الدولية لمكافحة الإرهاب، ظهر قانون مكافحة الإرهاب الذي أدى إلى زيادة دور وتأثير الأجهزة الأمنية في الحياة اليومية للبلاد. (Ryan, C. R. 2008: 4) وكذلك، بدأت الحكومة الأردنية بالسيطرة على جمعية المركز الإسلامي وما تمثله من نراع اقتصادي واجتماعي للإخوان المسلمون وأكبر الجمعيات في الأردن، بغية تحجيم دور الجماعات الإسلامية في الساحة الأردنية وإبعادها عن العمل السري (حدادين، بسام، ٢٠٠٨).

أما بالنسبة للنقطة الثانية، فتتعلق بظهور ونجاح حركة حماس: لا يخفى على أحد أن علاقات الأردن مع حركة حماس في زمن حكم الملك حسين كانت علاقة إيجابية، قدم لها مساعدات متعددة شخصية ومواقف أسوة بباقي الأشقاء من شعب فلسطين. لقد عمل الأردن على بناء علاقة مبنية على توجه

استراتيجي. على المستوى الشخصي قدم الأردن مساعدة للشيخ أحمد ياسين عندما تعرض للمرض، وكذلك أسعف خالد مشعل عندما حقنته عناصر من جهاز الموساد في عمان بمادة سامة، وألقى الأردن القبض عليهم وقامت السلطات الأردنية فيما بعد بإطلاق سراحهم مقابل إطلاق سراح الشيخ أحمد ياسين المحكوم آنذاك بالسجون الإسرائيلية مدى الحياة (ويكيدي: ٢٠٠٩).

ومع تطور الأحداث وبعد غياب الملك حسين عن الساحة الأردنية، واكتشاف مخزن أسلحة لحركة حماس تديره بعض عناصرها في الساحة الأردنية بهدف ضرب وتفجير أماكن مدنية ومؤسسات الدولة الأردنية، وزيادة سعي حماس لزيادة نفوذها في الأردن، ومحاولتها إحراز مكاسب من خلال بعض الحركات الإسلامية وجماعة الإخوان المسلمون في الأردن، كلها عوامل ساهمت بإعلان الحكومة الأردنية عن إغلاق مكاتب حركة حماس في هذا البلد، وتسفير قياداتها من عمان، (Brown, Nathan J: 2006). لقد كثر الحديث الصحفي عن الأسباب الحقيقية وراء هذه القطيعة بين الأشقاء، حيث أتهم أحمد يوسف المستشار السياسي لإسماعيل هنية أطراف معينة بافتعال مشكل تسبب في قطع التواصل بين الجانبين الأردني وحماس، مؤكداً دور الأردن الأساسي في تحقيق الوفاق الفلسطيني/ الفلسطيني،

وعلاقته مع الأمريكيين، مما يؤهله للعب دور مهم في رفع الحصار وإنهاء العزلة المفروضة على الفلسطينيين (دغلس، عاطف: ٢٠٠٨).

عندما فازت حركة حماس في عام ٢٠٠٦م في الانتخابات التشريعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وشكلت حكومة برئاسة إسماعيل هنية، رحب الأردن بهذا الفوز، ولكن يبدو أن هذا الوضع أثار اهتمام الحركات الإسلامية الأردنية وشجعها للبحث عن طرق للوصول من خلالها للسلطة السياسية والتشريعية، وهي حركات منظمة لها قاعدة اجتماعية وامتدادات جغرافية وإمكانات مالية تساهم في تحقيق طموحاتها للوصول لما تريد. وفي معقل حديثها عن مقاومة الفساد الإداري في الدعاية السياسية، ودعم الجمعيات الخيرية، والمدارس، تبنت حركة حماس الطريقة الانتخابية الإستراتيجية والتكتيكية لجماعات الإخوان المسلمون والحركات الإسلامية في الأردن. وعلى عكس حماس لا يوجد للإخوان المسلمون والحركات الإسلامية الأردنية تنظيمات وأجنحة عسكرية، بل كانت تركز على أحزاب مدنية وجماعات المصالح التي تستند بطريقة ما على التوجه الديمقراطي في الأردن.

بالإضافة للأثر الذي تركه النصر الذي حققته حركة حماس عام ٢٠٠٦، وانعكاسه على حركة الإخوان المسلمون في الأردن، لقد

ساعدها أيضا نجاح مرشحين الإخوان المسلمون المستقلين في جمهورية مصر العربية، ووجود الأحزاب الإسلامية في العراق التي سعت لاستلام السلطة هناك. إن التيارات الإسلامية الأردنية كغيرها من التيارات في الوطن العربي، بدأت بالتحدث عن تنظيف البلاد من الفساد الإداري، وسعت للاستفادة من الأوضاع الإقليمية وإمكاناتها المالية ومنظماتها التي أقامتها في المجتمع المدني (William, Daniel, 2006). وسط تلك الإثارة النفسية التي عاشتها التيارات الإسلامية الأردنية نتيجة لفوز شقيقاتها في الدول العربية الأخرى وطموحها لتحقيق النصر في الساحة الأردنية، وجدت حركات الإخوان المسلمون الأردنية نفسها في الصراع المباشر مع الحكومة الأردنية عندما جلست تستمع للنكات التي طرحها الرئيس السوري بشار الأسد في مؤتمر الأحزاب السياسية العربية الذي عقد في دمشق في آذار من عام ٢٠٠٦م، ضاحكا أو ساخرا من طرح الشعار الأردني "الأردن أولا"، واستماع أعضاء الوفد من الحركات الإسلامية لحديث الأسد دون إبداء أي اعتراض على طريقته في طرح الموضوع على الأقل، بل قوبل بالتصفيق له (Al-Yawm, Al-Arab: 2000).

على الرغم من السماح للأحزاب الإسلامية وتياراتها السياسية بالعمل طيلة القرن الماضي تقريبا إلا أنها لم تحقق النصر الذي حققته

الأردن، حيث وصلت إلى طريق مسدود في محاولاتها للتصدي للقرارات الحكومية والهيمنة القائمة، وفي سعيها لبناء هيمنة مضادة على حد سواء.

لقد ساعدت البنية الاجتماعية للمجتمع الأردني والظروف الإقليمية التي حدثت في المنطقة العربية عبر القرن الماضي على تصاعد نشاط الحركات الإسلامية. لقد قام بعض أعضائها في كثير من القضايا الداخلية والسياسية بنشاطات تتناقض مع الرؤية الرسمية في الدولة الأردنية، منها مثلاً ما يتعلق بالقضية الفلسطينية حيث يعارض البعض اتفاقيات السلام مع الدولة الصهيونية رغم موافقة السلطة الفلسطينية عليها، وارتفاع الأسعار في الأردن، ومحاولتهم التمدد داخل المجتمع لخلق روابط مستديمة مع العديد من الشرائح الاجتماعية الأردنية. لقد شكلت تلك الروابط في البداية اجتماعات ونشاطات قامت بها الحركات الإسلامية، في حين يشكل بعضها الآخر من خلال اتصالاتها عبر وسائلها الأخرى ومناقشتاتها خلال لقاءاتها مع مجموعات اجتماعية، والمواقع على الشبكات الإعلامية والاتحادات الطلابية.

وإذا كان صعود مفهوم السلام خلال الربع الأخير من القرن الماضي وذهاب بعض دول الحكومات العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية لتوقيع اتفاقيات سلام مع الكيان

حركة حماس في عام ٢٠٠٦، ولا أعتقد أنها سوف تصل بالمدى المنظور لهذا الوضع رغم توفر كل الظروف المناسبة لها في الماضي القريب. لقد دخل الحركات الإسلامية الأردنية أشخاص في قيادة وعضوية الحركة أثرت وتؤثر سلباً بطرق عديدة على تطور مسارها نحو الفوز، ولا تزال تطرح الشعارات ذاتها كتطبيق قوانين الشريعة، وتطرح شعارات الإسلام هو الحل بعمومية المفهوم وشموليته دون تفسيره للآخرين، وتطالب بتجميد اتفاقيات وادي عربة التي وقعتها الحكومة الأردنية وإسرائيل في التسعينيات من القرن الماضي، وتنادي بعدم تطبيع العلاقة مع الكيان الصهيوني (الحياة: ٢٠٠٦). وبعضهم يطالب بتغيير قانون الانتخابات النيابية، ويرى بأن السياسة الأردنية الداخلية والخارجية تسلك طرقاً خاطئة، والحركة جاهزة كبديل من أجل تصحيح المسار والإصلاح السياسي في البلاد.

وأخيراً يرى بعض الكتاب أن حماس منحت الحركات الإسلامية الأردنية وحزب الإخوان المسلمون حماس والأمل فقط في الوصول إلى السلطة بعيداً عن معرفتها وإدراكها لإستراتيجية الدولة الأردنية في تعاملها مع الأحزاب السياسية الأردنية. (Cambanis, 2006) فلم تستقد الحركات الإسلامية الأردنية كثيراً خلال الخبرات التي اكتسبتها من ممارساتها السياسية السابقة في

من الثقة بين الحكومة والأحزاب السياسية، وبحاجة لوجود تشريعات خاصة بالأحزاب السياسية أكثر مرونة لإيجاد بيئة محفزة للشعب لتشجيعه على المشاركة الحزبية.

على الرغم من صعود الحركات الإسلامية خلال النصف الأخير من القرن الماضي بفعل نشاطاتها المتعددة، وسماح النظام السياسي الأردني لها بالعمل، ونتيجة لما طرحته من رؤى واليات عمل تعتمد على الدين الإسلامي كحل للمواضيع المتعددة في الأردن، إلا أن قدرتها على إحداث تغييرات جذرية في هياكل السلطة القائمة ظلت محدودة. وبقي المضمون السياسي لها غامضاً، وحالت عوامل ومعوقات متعددة دون وصولها درجة مؤثرة من الفاعلية. ومن هنا نجد أن هناك عدة عقبات مؤثرة محيطة بعمل الحركات الإسلامية في الساحة الأردنية تتمثل بعقبات موضوعية مستمدة من البيئة المحيطة بالحركات الإسلامية الأردنية وتتمثل في: محددات وعقبات قانونية، وسياسية واقتصادية وثقافية، ومحددات أخرى ذاتية تتعلق بالبنية الداخلية للحركات الإسلامية.

١:٥- المحددات القانونية:

تعتبر القوانين والتشريعات التي تحكم وتنظم عمل الحركات والتنظيمات الاجتماعية والسياسية من أهم العوامل التي تساعد أو تحد من قدرة تلك الحركات على ممارسة نشاطاتها المتعددة. فالقيود التشريعية التي تفرضها الدولة

الصهيوني قد خطف الأضواء من الحركات الإسلامية في الأردن -موضوع البحث-، إلا أن النشاط المكثف لهذه الحركات خلال الفترة ذاتها وخاصة على الصعيد الداخلي في مواجهة قرارات الحكومات الأردنية المتعاقبة، من منظور مستقبلي يشير إلى ضعف المجال وضيقة أمام الحركات الإسلامية كي تلعب دوراً مؤثراً وتصبح قوة مؤثرة في المسيرة الديمقراطية وعملية الإصلاح السياسي في هذا البلد.

ومع ذلك، قد يتخذ التطور مساراً معاكساً إذا ما افقرت أهداف وبرامج الحركات الإسلامية للبعد الوطني، وإذا ما صار الوصول الانتقائي إلى الحركات الإسلامية واتصالاتها المتعددة عبر وسائلها المختلفة مدخلاً لأشكال جديدة من عدم المساواة في السياسة العامة للدولة، ومن ثم يعزز التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي السلبي في هذا البلد.

٥- محددات أو معوقات فعالية الحركات الإسلامية في الأردن:

إن النظام السياسي الأردني نظام ديمقراطي بموجب الدستور، ومقارنة ببعض الدول النامية والعربية منها، ولكن تفعيل الممارسات الديمقراطية لم تسر بشكل صحيح، حتى تمثل وجهاً صحيحاً للديمقراطية، بل لا يزال تفعيلها يواجه عقبات بحاجة للحلول. فالعملية الديمقراطية في الأردن بحاجة للمزيد

على الحركات السياسية والاجتماعية أو لصالحها، تمثل الوجه القانوني للهيمنة أو للحرية التي تمارسها الدولة أو تمنحها للمجتمع المدني بشكل عام (فرحات، محمد نور، ٢٠٠٩). ومن ثم فعلى الرغم من تأكيد الدساتير في معظم الدول النامية على حقوق المواطنين في المشاركة السياسية وتشكيل أحزاب سياسية وجمعيات وحركات في ظل القوانين الداخلية، على أن تكون أهدافها مشروعة ووسائلها سلمية، إلا أنه جعلها تخضع في تنظيمها للقانون خاصة فيما يتعلق بإيراداتها المالية ومصادر تمويلها. ولذلك نجد أن العديد من القوانين والتشريعات منحت نفسها حق التدخل في طريقة تحديد العضوية والاجتماعات والأمور التي تتعلق بحماية الأمن الوطني، وكذلك حق منح أو حل تلك الحركات والأحزاب الأمر الذي حدّ من قدرة الحركات على استقطاب الأعضاء الذين يتمتعون بقدرة عمل سياسية واجتماعية وثقافية للعمل فيها (الحراني، هاني، ٢٠٠٩).

إن الأردن لا يشكل حالة استثناء عما هو معمول به في دساتير الدول النامية أو بعضها على الأقل. لقد نص الدستور الأردني في الفصل الثاني -الخاص بحقوق الأردنيين وواجباتهم-، على المساواة بينهم، وضمن لهم حقهم بالتعبير عن الرأي، وكذلك تطرق قانون الأحزاب السياسية رقم ١٥ لعام ١٩٥٥، وعرف مفهوم الحزب وتنص المادة الثالثة منه على

حق الأردنيين في تشكيل أحزاب سياسية، شريطة أن تكون غايتها مشروعة ووسائلها سلمية ونظمها لا تخالف أحكام الدستور، ثم جاء قانون الأحزاب المعمول به حالياً رقم ٣٢ صدر في أيلول من عام ١٩٩٢، وتضمن القانون ٢٨ مادة عالجت القضايا المتعلقة بالأحزاب السياسية الأردنية. لقد نصت بنود هذا القانون على قيود وضوابط متعددة وصارمة على عمل الأحزاب السياسية، منها ما يأتي ضمن نطاق المبادئ والقواعد السياسية العامة، ومنها ما هو متصل بالموارد المالية للأحزاب، وآخر بتحديد العلاقات مع الدول والجهات الخارجية غير الأردنية. أي بمنى آخر ضوابط سياسية، وضوابط اقتصادية وضوابط أمنية تحد من حرية الأحزاب والتيارات السياسية وتقيّد سلوكها التنظيمي والمالي (الدستور الأردني قانون رقم ٣٢).

وعندما ننظر لقانون الأحزاب السياسية الأردني نجده ينص على بنود سياسية لم يكن الهدف منها قوانين لتنظيم الحياة الحزبية، بل أغلبها جاء كقوانين لضبط هذه الأحزاب ومنعها من العمل السياسي الممتد خارج حدود الدولة الأردنية، خاصة وأن موقع الدولة وسطي بين الدول العربية، وتحيط بها ظروف وتحديات تحدوها مخاطر. وقد يكون هذا الإجراء جاء كنتيجة لأسباب متعددة مرتبطة بإفرازات أفرزتها ظروف الحياة السياسية السابقة في هذا

البلد من أهمها:

أولاً: أن لبعض الأحزاب السياسية الأردنية امتداداتها الخارجية قومية كانت ودينية وأممياً، مما جعل ويجعل الساحة السياسية الأردنية مليئة بالنشاط السياسي الممتد بتوجهاته المتعددة.

ثانياً: يعود لبرامج بعض الأحزاب السياسية التي كانت تطرح برامج راديكالية متطرفة تسعى لتغيير النظام السياسي، وإقامة دولة قومية أو أممية دون النظر لإمكانات هذا البلد وعدم الاهتمام لما يمكن أن يتعرض له من مخاطر تعود عليه بعدم الاستقرار السياسي والدمار، وبالتالي استبقت الدولة مثل هذه البرامج ووضعت محدداتها السياسية ضمن قوانين رسمية (أبو رمان، حسين: ١٩٩٤).

٢٠٥- المحددات السياسية:

إن الحديث عن البيئة السياسية في الدول العربية خصوصاً والدول النامية عموماً يعني الحديث عن دور الدولة التي تشغل الحيز الأكبر من المجال العام، مما أدى إلى وجود وتثبيت قاعدة سياسية وقانونية تعمل بإمرة الدولة ولصالحها وإن كان يأتي ذلك في بعض الأحيان متناقضاً مع مصالح الشعب أو على حساب حرياته العامة. وبصفة عامة يمكن القول أنه حيث توجد الدولة المهيمنة تضحل أو يمكن أن تختفي مبادرات الأفراد والجماعات في

تنظيم أنفسهم والظهور على شكل تنظيمات طوعية أو حركات اجتماعية وسياسية، بل غالباً ما تضيق الدول المهيمنة بالمبادرات الداعية للتنظيم الجماعي، ولا تشجعها نتيجة الخوف من تطور عملها المناقض للمهيمنة والداعي للإصلاح السياسي والديمقراطي في المجتمع والدولة (فرحات، محمد نور: ٢٠٠٩).

وبالقياس نجد أن عمليات التنشئة السياسية التي مارستها السلطة السياسية في الأردن من خلال وكالات التنشئة المختلفة عبر مراحل مسيرة وتطور العملية الديمقراطية خلقت مدلولاً سلبياً للحزب السياسي في أذهان معظم الشعب الأردني. فالصورة التي تكونت لدى المواطن الأردني عن الأحزاب السياسية مستمدة من الطريقة التي قدمتها لهم السلطة عن الأحزاب السياسية الأردنية ومن سلوكيات الأحزاب ذاتها وامتداداتها، مما جعلها تبدو غير مرغوب المشاركة بها بل وتجنبها في كثير من الأحيان. لقد أصبح هناك خلط بين فكرة الحزب السياسي كتنظيم مشروع حسب القوانين والدستور وبين ممارسات الأحزاب السياسية التي أدت إلى مخالفات وملاحقات قانونية وأمنية عبر مراحل مسيرة العملية الديمقراطية في الأردن (غرايبة، مازن، ١٩٩٧: ١٠٦-١٠٨).

وكذلك فإن تشويه صورة الأحزاب السياسية من قبل السلطة السياسية لدى الشعب

عملها وأدى أيضا إلى تشقق وانفلات في بعض صفوفها.

كذلك فإن غياب الانضباط الحزبي وغياب المؤسسية لدى بعض الكوادر الحزبية في الحركات الإسلامية انعكس سلبا على الأداء التنظيمي لها، وحدّ من قدرتها على الانتشار وأضعف من قدرتها على تحقيق الأهداف التي تسعى إليها سواء في السلطة التشريعية أو التنفيذية أو في السلطتين معا. إن المقصود من هذا الطرح تقديم وجهة نظر أكاديمية مجردة لبعض العقبات التي تعترض طريق التيارات الأردنية الإسلامية وغير الإسلامية، والنظر إليها بجدية بغية تطوير العمل الحزبي والأداء المقبول الذي يخدم مصلحة الجميع في هذا البلد.

٦- الخاتمة:

إن طرح المشكلة غالبا ما يأتي أسهل على الباحث من طرح حلول لها، ولكن لابد للباحث في نهاية البحث من طرح وجهة نظر له حول البدائل اللازمة لتجاوز العقبات التي تعترض طريق سبل تحقيق الحركات الإسلامية الأردنية لأهدافها في عملية الإصلاح السياسي في الأردن موضوع البحث.

لقد تحقق الباحث من صحة فرضية البحث، فوجد أن التيارات الإسلامية عملت في الأردن لأكثر من ٧٠ عاما، وكانت ترتبط بالسلطة السياسية بعلاقة تعاون إيجابية متطورة

بقصد أو نتيجة ممارسات ومخالفات فردية وحزبية حدثت ورافقه تحسين صورة السلطة ذاتها وإظهارها بأنها الحريصة دائما على أمن ومصلحة الوطن والمواطن، واستقرار المجتمع تمثل عقبة سياسية وثقافية أمام مشاركة المواطن الأردني في الأحزاب وحتى في العملية الديمقراطية برمتها (غرايبة، مازن، ١٩٩٧: ١٠٦-١٠٨).

٣:٥- محددات ثقافية وتنظيمية:

إن معظم كوادر التيارات السياسية الإسلامية ينقصها الدراية والخبرة بالعمل الحزبي والقانوني الكافيتين لتطوير قدرة فاعلية تلك الحركات. فالأحزاب السياسية ومسيرتها حالة معقدة يحتاج العمل فيها إلى وقت وجهد وإلى الاطلاع على لوائح التنظيم الداخلية والتشريعات القانونية التي تحكم علاقة الدولة بتلك التيارات والأحزاب، مع ضرورة تثقيف الأعضاء بقدرات دولتهم وإمكاناتها المادية والمعنوية، والظروف والتعقيدات المحيطة بمجتمعهم وتنظيماتهم. إن العمل الحزبي ليس ترفا ثقافيا، بل هو عمل منظم دقيق بحاجة إلى وقت طويل وجهد مستمر وتخطيط منظم لتحقيق الأهداف في أوقاتها. إن غياب ثقافة وفهم المؤسسية لدى بعض قيادات التيارات السياسية وبعض أعضائها في عملها واستبدالها بأعمال عاطفية خلق أزمت بينها وبين السلطة السياسية وأعاق

السياسية الأردنية لإيجاد قاعدة فهم مشتركة بينهما، تحدد بموجبها طبيعة عمل التيارات الإسلامية السياسية، مع ضرورة إعادة النظر من قبل السلطة السياسية في طبيعة تشريعاتها القانونية الخاصة بعمل الأحزاب السياسية وسلوكها القانوني والأمني تجاه عمل التيارات والأحزاب السياسية الأردنية والتنبيه للتجاوزات والقدرة على القفز فوق الصغيرة منها لتلبية لتطوير العملية الديمقراطية والإصلاح السياسي في البلد.

والزاوية الثانية تتوجه بها الحركات الإسلامية ذاتها لتذليل العقبات الذاتية من داخل حزبها وكوادرها السياسية، ومراقبة سلوك أعضائها ومنع التجاوزات التي قد يسببها بعضهم، ويأتي هذا متطابقاً مع شعاراتهم التي طرحوها القائمة على الإصلاح السياسي والمشاركة السياسية بعيداً عن التطرف وعن الشعارات الثورية، كل ذلك بهدف منع احتمالية التصادم مع السلطة السياسية. وفقاً لهذا التصور يمكن إضافة ما يلي لما تقدم:

أولاً: هناك حاجة ضرورية لإيجاد سياسة تنشئة سياسية واجتماعية متوازنة مبنية على الثقة المتبادلة بين التيارات الإسلامية والسلطة السياسية، تحكمها المصلحة الوطنية بالدرجة الأولى واستقرار المجتمع الأردني. يجب أن تركز وسائل التنشئة المتعددة على تنمية توجهات أبناء المجتمع

ورغم ذلك لم تستطع تحقيق أهدافها في الإصلاحات السياسية في العملية الديمقراطية في الأردن. بل لم تساهم بشكل فاعل في العملية الديمقراطية الأردنية، حيث بدأت تتراجع تدريجياً مشاركتها السياسية في السلطتين التشريعية والتنفيذية، بل أصبحت تمر بأزمة مع السلطة الأردنية، وبدأ أن الكل منهما ينحو باللوم على الطرف المقابل. إن ابتعاد التيارات الإسلامية عن المشاركة السياسية في الأردن يبعدها عن المساهمة في الإصلاح السياسي الذي طرحته وتطرحه بشعاراتها السياسية.

لقد بدأت الأزمة بين التيارات الإسلامية والسلطة الأردنية في بداية القرن الحادي والعشرين نتيجة لقيام بعض قياداتها وأعضائها بأعمال وسلوكيات تتناقض مع العديد من المصالح الأردنية -وكما تراها الحكومة الأردنية - مما أدى إلى قيام الأخيرة بإجراءات قانونية تحد من قدرات الحركات الإسلامية على المشاركة السياسية بشكل فاعل. فمن أجل تجاوز الخلافات بينهما وتطوير قدرتها وفعاليتها في عملية الإصلاح السياسي -موضوع البحث- فإن الأمر بحاجة إلى النظر لحل المشكلة ومواجهة العقبات التي تواجهها من زاويتين متوازيتين:

الزاوية الأولى تتعلق بضرورة البحث عن وجود جهد مشترك بينها وبين السلطة

السلطة وتقبل الحوار وتجاوز العقبات أو محاولة تذليلها بشكل يخدم مصلحة الجميع. فالحوار الذي يهدف لمصلحة الوطن، والمجتمع المبني على عقل متفتح يخدم مصلحة الجميع.

٧- الهوامش:

١:٧- الهوامش باللغة العربية:

- أبو رمان، حسين، تحرير، المسار الديمقراطي الأردني إلى أين، انظر: شتوي، موسى، مصدر سابق، ١٩٩٤م، ص ٩٩.
- أبو رمان، محمد، "الأزمة بين الأردن وحماس، أبعادها وتداعياتها"، مجلة المعرفة، ٢٥ نيسان، ٢٠٠٦م.
- أبو رمان، حسين، تحرير، المسار الديمقراطي الأردني إلى أين، أعمال مؤتمر، دار سندباد للنشر، عمان، ١٩٩٤م.
- الرأي الأردنية، الإخوان المسلمون... . التطرف والاعتدال، جريدة الرأي الأردنية، الأربعاء ٢٢ آب، أخذت من قناة العربية ٢٠٠٨، ٢٠٠٧م.
- الحياة، ٣٠ كانون الثاني، ٢٠٠٦.
- الأمين، حازم، "الإخوان المسلمون" على مشارف حقبة جديدة (٢٠٢) "...، مجتمع الظل الإخواني" في الأردن، يربط بين الضفتين بمؤسسات العمل "الخيري"، الحياة، ٢٠ نيسان، ٢٠٠٦م.

الإيجابية تجاه المسيرة الديمقراطية والتعددية الحزبية، واحترام الأفراد في المشاركة السياسية ودفعهم للمشاركة من خلال توفير بيئة مريحة تساهم في توفيرها أيضا مؤسسات المجتمع المدني.

ثانياً: وهذه البيئة بحاجة لتحديث القوانين الخاصة بالعمل السياسي، وعمل التيارات الإسلامية وأحزابها وتساهم في حل مشاكل مواردها المالية وعملها التنظيمي، مع وجود تشريعات تدعم العمل الجماعي المنظم خدمة للوطن وعملية الإصلاح السياسي في المجتمع الأردني. وهذا يتطلب أن تتعامل السلطة السياسية مع الحركات الإسلامية وأحزابها السياسية كمؤسسات وطنية دستورية تعنيها مصلحة الوطن واستقراره وحماية أمنه، وهذا يقود لتجاوز نظرة التهميش أو العداء والابتعاد عن احتكار السلطة لذاتها.

ثالثاً: على التيارات الإسلامية الأردنية وأحزابها السياسية بشكل عام أن تعيد النظر في ذاتها وسلوكها ضمن نظرة تقويمية مبنية على إيجاد النقد وتقبله لتعثر على ثغرات سلوكها المضاد للواقع أو المتناقض مع الصالح العام. فما تراه ليس بالضرورة أن يكون الأمثل لدى الغير أو في رؤية المجتمع. وهذا يتطلب إدراكها للأسباب التي أدت للتناقض مع

- الدستور الأردني مع جميع التعديلات التي طرأت عليه، مطبوعات مجلس الأمة، عمان، ١٩٨٦م، ص ٩.
- الطعان، عبد الرضا حسين، البعد الاجتماعي للأحزاب السياسية، دراسة في علم الاجتماع السياسي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٠م، ص ٢٥. انظر أيضاً: كامل، نبيلة عبد الحليم، الأحزاب السياسية في العالم المعاصر، دار الفكر العربي، القاهرة، بلا تاريخ نشر.
- الحوراني، هاني والصبح، رياض، الحركات الاجتماعية في الأردن: التطور، البنية، الدور الراهن والمستقبلي، ٢٠٠٩م. انظر: [http://www.forumtiersmonde.net/arabic/Social Action in Arab Countries/social movements_jordan.htm](http://www.forumtiersmonde.net/arabic/Social%20Action%20in%20Arab%20Countries/social%20movements%20jordan.htm).
- النظام الأساسي، حزب جبهة العمل الإسلامي، جمعية عمال المطابع التعاونية، عمان، الأردن، ١٩٩٢م، ص ٢-٢٤.
- بركات، نظام، معايير فعالية العمل الحزبي، مركز الريادة للمعلومات والدراسات، عمان، ١٩٩٧م، ص ١١٥-١١٨.
- عبد الحليم، عبد المعطي محمد، الحركات الإسلامية في مصر وقضية التعددية السياسية، رسالة دكتوراه في جامعة القاهرة، ١٩٩٤م، ص ٢٧-٢٨.
- غانم، إبراهيم اليومي، الحركات الاجتماعية، تحولات البنية وانفتاح المجال، ٢٠٠٤م. انظر: <http://www.islamonline.net/arabic/mafahem/2004/05/article01.shtm> وكذلك: نويرة، عبد السلام، (٢٠٠٨)، ٩٣.
- غرايبة، مازن، العقبات التي تعترض الأحزاب السياسية الأردنية وأسباب إحجام الأردنيين عن الانضمام تحت لوائها، مركز الريادة للمعلومات والدراسات، عمان، ١٩٩٧م، ص ١٠٦-١٠٨.
- شتوي، موسى، الأحزاب السياسية في العالم العربي، تجربة الأحزاب السياسية في الأردن، المركز اللبناني للدراسات والنشر، بيروت، الفصل الثالث، ٢٠٠٦م، ص ٩٥-١٣٦.
- حدادين، بسام، قانون الجمعيات الخيرية يهدد شرعية إخوان الأردن، جريدة الوطن، ٨ حزيران، ٢٠٠٨م.
- دغلس، عاطف، تفاؤل بعودة علاقة الأردن بحماس خدمة للمصالح المشتركة، الأخبار، ١٧ آب، ٢٠٠٨م.
- فرحات، محمد نور، الدولة والمجتمع المدني والقانون: ملاحظات على بعض جوانب التمييز التشريعي ضد نساء في الوطن العربي، ٢٠٠٩م. انظر: <http://www.womengateway.com/arwg/e-library/Papers/awraqamal.htm>.

- Cambanis, Thanassis, Jordan's Islamists see a Path to Political Power, Boston Globe, 21, March, 2006.
 - Clark. Janine, Islam, Charity, and Activism: Middle –Class Networks and Social Welfare in Egypt, Jordan and Yemen, Bloomington: Indian University Press. J. M, (2006): op. cit, 2004, p1.
 - International Encyclopedia, 1968: of the Social Science, New York, the Macmillan Company and the Free Press, Vol. 13, pp, 438-439.
 - International Crisis Group, Jordan's 11/9, Dealing with Jihadi Islamism, Middle East Report, No. 47, 2005, pp, 219-220.
 - Nahar, Ghazi Saleh, The Impact of Political Parties in Jordanian Parliamentary Elections 2007. Paper Presented at International Conference, held at Center for Arab & Islamic Studies, Villanova University. USA, April 1-4, 2009.
 - New York Times, May 12, 2006.
 - Robinson. Glenn, Defensive Democratization in Jordan, International Journal of Middle East Studies, Vol. 30. No. 3, 1998, pp.387-410.
 - Rush. B. Gaty & Setge, D. R. Social and Political Movement, New York, 1971, p.1.
 - محي الدين، محمد، **حركات اجتماعية في المدن أو حركات حضرية**، في: نوير عبد السلام، مصدر سابق، ١٩٩٥م، ص ٨٨.
 - نوير، عبد السلام، "الحركات الاجتماعية والسياسية: دراسة نظرية"، **مجلة شؤون اجتماعية**، جمعية الاجتماعيين والجامعة الأمريكية في الشارقة، العدد ١٠٠، شتاء ٢٠٠٨، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٨م، ص ٨٧.
- ٢:٧- الهوامش باللغة الأجنبية:**
- Abdullah, Sana, Al-Qaeda Still Haunts Jordan, United Press International, March, 2006, p5.
 - Amway. Abla, The Elections in Jordan, Arab Studies Quarterly, Vol.16. No.3, 1994, pp. 15-27
 - Al-Jaded, Al-Ordon, Studies in the 1997 Representative Parliamentary Elections, Al-Ordon Al-Jaded Research Center, Jordan, 2002.
 - Brown, Nathan, Jordan and its Islamic Movement: The Limits of inclusion? Middle East Series, Number 74, Carnegie Endowment for International Peace, Washington, 2006.
 - Boulby, Marion, The Muslim Brotherhood and the Kings of Jordan, Land ham, MD, University Press of America, 1999.

- William, Daniel, Political Islam's Opportunity in Jordan, Washington Post, April, 13, 2006.
- Ryan. Curtis, R. Islamist Political Activism in Jordan: Moderation, Militancy, and Democracy, the Middle East Review of International Affairs, Vol, 12, No. 2, June 15, 2008: 1.
- Scott, Alan, Ideology and the New Social Movement, London, Unwin Hyman Ltd, 1990, pp12-18.
- Schwedler, Jillian, Faith in Moderation: Islamist Parties in Jordan and Yemen, Cambridge University Press, 2006.
- Sharp. J. M, U. S Democracy Promotion Policy in the Middle East: The Islamist Dilemma, June15, 2006, p.1.
- Wiktorowicz, Quintana, Islamists, the State, and Cooperation in Jordan, Arab Studies Quarterly, Vole, 21, No. 4, 1999, pp4-6.
- Wiktorowicz, Quintan, The Management of Islamic Activism; Salafis, the Muslim Brotherhood, and State Power in Jordan, Albany state University of New York Press, Chapter 3, see Ryan. C. R, op. cit, 2000, p.5.
- Wiktorowicz, Quintan, The Salafi Movement in Jordan, International Journal of Middle East Studies, Vol. 32. No.2. 2000, p.222.